

آراء

كل فتاة بعليها معجبة

باسم طوزي

«نحت السوسة واخفتت العارضة.. عنوان عريض سينتذكره الأردنيون طويلاً، عندما يدون التاريخ غداً أن محض ملاحكة نسائية على رصيف شارع أسفر عن تغير قانون مجحف، فثقلت أحزاب ونقابات ومعارضات وحركات في تغييره. وفي المحصلة كانت الغاية فرحاً غزيراً، بينما كانت الوسيلة التي برزت الغاية ملهامة بحجم الكوميديا السوداء كلها. غير أن المفارقة تزداد تعقفاً عندما تتسلل نظرية «فتش عن المرأة» من نقوب الكوميديا أيضاً، عندما افلحت بطلتا الرصيف إياه في قلب محتوى النظرية رأساً على عقب، ليصبح «التفتيش عن المرأة» ذا معنى إيجابي، فلا سلمي كما أرادها دبلوماسيون يونانربن الذي ربط الملائك والسلائس بلرابة تحديداً. عموماً، في الوراثة الأردنية الشهيرة، تماكحت امرأتان على موقف سيارة، فتحوّلت اللامسة إلى مكيدة حاولت فيها إدهامن الإيقاع بالأخرى، عندما رختت لللك في الحوار بينهما، فتفاخرت بعضها على حساب الأخرى ووالها من خلال عبارتها التي أطلقها: «الله فوق... وأبولو تحته بدرجة»، فما كان من المرأة الثانية إلا أن غصيت لوالها وعلت عليها: «ابوي أحسن من الله»، فالتفتحت الأولى هذه العبارة لديل إبانة ضد الأخرى، ورفعت عليها دعوى «إطالة اللسان» فحكك عليها بالسجن ستة ونصف السنة مع وقف التنفيذ، ثم تدخل الملك الذي يبدو أنه أسقط الدعوى، وطلب إعادة النظر في هذا القانون برهته.

ولعل المفارقة هنا أن هذه الحالة جاءت إبان إحتفالات الأردنيين بملئوية الأولى لإشارة دستورهم، ما يعني أن كل عام عليهم أن ينتظروا مائة عام لحو قانون المدف من دولتهم، ما كان يتم استمرافن الضحايا عبر حشرهم في زاوية لفظية ضيقة لإخراجهم عن طوهم، ومن ثم اقتصاص أي عبارة تخر من أفواههم في لحظة غضب، واعتبارها دليل إبانة ضدهم، لأنّ هل تستفيد الأحزاب والحركات الأردنية من هذه الواقعة، لتوظيف أسس النساء في تغيير قوانين أخرى؟ مثلاً ما الضير أن نقتعل امرأتان ملاسة ما بعد سنة الأولى للإحتفال التي لا يفرض أيّ ديمقراطية برلمانية حقيقية، كأن نقول الأولى للثانية: «هذا القانون أهمّ من ليك»، فتجيبها الأخرى: «أي أهم من تفعل الإنفتاح»، فنحال القضية إلى الحاكم، ثم يعيد ولاه الأمر النظر في القانون ليحولوه أعزير ديمقراطية، وعلى القرار نفسه، يمكن التعامل مع قوانين النقابات المهنية، والحريات، وحقوق التعبير والنشر والتظاهر، فضلاً عن استحداث قوانين معرزة للشعبية، كالملكية الدستورية، والانتخاب ورئس الوزراء، وحق الأغلبية البرلمانية في تشكيل الحكومات، بيدن الأردنيون، إذن للمرأة التي كانت «أبيها معجبة»، ولو من منمنة العلالة الأسرية، على الرغم من أنها لم تكن تعقد مقارنة بين أبيها وأولها، غير أن «الجمع الأبوي» كان يفرض نظريته في هذه الماشكة التي لم تكن عابرةً، فكانتا المرأتين كانتا على حق في وجهتي نظرها، الأولى كانت تعتبر الملك أبها الجيع، والأخرى لانت بابيها بوصفه رب أسرته الصغيرة، فجاء التضارب مقيفاً لضحايا «إطالة اللسان، التي طلب الدعي العام أوراق قضاياهم لإعادة النظر فيها على طريق برئنتهم وإعادة الاعتبار لهم، وفي المقابل، يثور سؤال مركزيّ، كيف يستعملن الأردنيون مع استنهم المختلفة بعد استماتها؟ اليسوا أثنبه يتنامى دور الرعاية الذين نشأوا على فكرة أن الكائنات البشرية تولد من دون سنة، أو أن الألسنة ليست أبعد من زوائد قوية قابلة للاستئصال، من دون أن يرتقب على تلك أية خطورة تذكر على أحوالهم، والمقصود هنا بالطبع الألسنة التي تجهر بكلمة الحق من دون خوف من اللعائن الأثيمة، والألسنة التي تتفنن فنون النقد، ولا تخشى لومة لائم الألسنة التي تهتف بالحرية، لا الألسنة التي لا تجيد غير أساليب التملق والرياء.

المواجهة هنا ستكون بين السائين، الأول مخضرم على النماثة وتزييف الحقائق، والأخر مرتبنا وتعلم يحتاج إلى عمليات طويلة من إعادة التأهيل، متى سيحدث ذلك؟. ربما إبان الإحتفال بملئوية الثانية للدولة الأردنية، إلا إذا تخلت المرأة.

أردنيا... ما بديك الإصلاح؟

محمد ابو زمان

يمكن أن يتعامل الأردن، مع الأزمة المتعلقة بما يسئى قضية الأمير حمزة (وفي الرواية الحكومية «القتلة»)، بوصفها جرحواً عميقة في بنية العلاقة بين الدولة والجمع، ويمكن، بل من الضرورة، أن يقرأها جيداً وعمق، بحجمها الحقيقي، وما تستدعيه من تحولات فورية وجوهريه. بل يمكن التحدي، مقتصرأ على ما ارتبط مباشرة بروايات الأزمة، بل بإبعادها وتناعباتها، وما أكتفه بصورة قطعية من وجود أزمة سياسية مركبة، ترتبط بتجزئ فئوية للفق بين الدولة والشارع، والشعور بالهتاتية، والإقصاء من شرائح إجتماعية عريضة، ووضع أفراد مؤسسات الدولة للتحولات المجتمعية، ويجزأ ما يسومن «رجال الدولة» عن الضور للفتن، الأكثر خطورة من كل ما سبق، أنّ القوى التقليدية المعارضة، التي شكّلت في العقّل الرسمي، الخضر من أجل العقود المناسية، على تعدد هي من يحرك الشارع، أو يملك الكلمة العليا، فيه. أمام التغيرات التي فرضها العالم الاقتراضي، فأصبح «رجل الشارع» أقوى في تأثيره ومخضومه من «السياسي التقليدي»، وباتت اللعبة السياسية مفتوحة على مصراعها أمام الجميع، ونايت قواعدها تماماً. بعد أن هدمت وتكسرت، وباتت شيئاً من الماضي، متى يدرك «مطيح القرار» أنّ الوقت لم يهد من صلحة، السياسة العقلانية، وأنه كلما مرّ الوقت لم تشهد ثورة إصلاحية حقيقية، ستكون الكلفة أكبر، وحراك المجتمع والشارع باتجاه أكثر راديكالياً، بما كان يطرح في جلسات الحوار ومن القوى السياسية التقليدية، حتى مصطلح الإصلاح أصبح يحتاج إلى إصلاح في الأردن (إنا استمرنا عبارات البالحث الأردني الشاب عبد الله الجيبر)، وتعني القاعدة المعروفة «العمل كالكاتب» (Business as Usual) في الأردن كالمأثور، على الإصلاح من دون تحولات حقيقية.

وعداً، فإن من جليلة الدستور والعقد الاجتماعي الجديد، التي يلزّخ بها نوما أثار الحافظ، وتقوم على أساساً لا تحتاج إلى عقد إجتماعي جديد، ما دام الدستور، هو الذي يحكم العلاقة بين الدولة والمواطن، وهو صحيح، لكنّ ذلك عمومي، وكقواعد، ولا يطبق بالصورة الصحيحة، بينما هناك دستور آخر غير مكتوب عرفي، هو الذي يحكم قواعد العلاقة السياسية في أغلب الدول العربية، ويعرّف النزوعات المتبادلة بين الدولة والمواطن، والفاسد الاجتماعي الجديد هو إضافة إلى الدستور، تعني التوافق المجتمعي والسياسي على خريطة طريق للدولة، لعبور المنعطف الصعب الحالي، وإعادة ترسيم قواعد اللعبة السياسية، والتوافق بين الجميع على ما فيه الخير العام للدولة والجمتع، كما كان الباقق الوطني في عام 1991 برنامجاً وطنياً،شاركياً، وأيضاً تشاركياً، لتجاوز أزمة الثقة التي كانت قد حفرتها منذ عام 1991 من الجانب العربي، أزمة الأزمة محرزة لم تكن لتصل إلى تلك النقطة الحرجة والحرجة للدولة وصورتها في البالحل، قبل الخارج، لو كانت الأمور على ما يرام، ولو كانت قواعد اللعبة السياسية (المنبثقة من الدستور وسيادة القانون) واضحة، بل أكثر من ذلك، دعونا نتصارع بأن مؤسسات الدولة جميعاً (التقليدية والتشريعية، وحتى السلطة القضائية، والعلم، فثقت كثيراً جداً من رصيدها في الثقة العامة، وحتى الاستخفاف للمؤسسات الاستقلالية، والتوازن بين السلطات واحترام التقاليد المدنية والقانونية للمؤسسات المتنوعة والتعدداً!

اتفق تماماً على ما ذهب إليه السياسي الأردني مروان العثّر (في مقاله المنشورة أخيراً على موقع كاريفي للمسائل)، أنّ إن إصلاح إلا أن ينطلق من توافق مؤسسات الدولة على أول، وعلى ضرورته، سيكون مصيرها الفشل، لأنّ أيّ المذراع التقليدية لتحقيق ذلك، وإنّكر بما وضعه الملك في الأوراق النقاشية للملكية من شرط حيادية الجهاز البيروقراطي، ورافعة للوموسل إلى تكريس ملكية دستورية، ذات هيكل ثابتة وأغلبية وتعدينية سياسية، ودرجة مندية، إنّه، الذي أوجه إلى الحكومة، وهي في عيوننا، التي يطورها للإصلاح (بعضاً دعماً)، الذي الملك الذي (لك أن تتجاوز العقيلة التقليدية، وأن تخرج من ضمة الصلاصيات الرقمية البائسة في قانون الانتخاب، وتفكر بعقيلة ترى أنّ البديل من الإصلاح الآن، وهنا سيكون خطيراً جداً في المرحلة المقبلة.

القدس... السياسة المشتبكة في أهدبها صورها

وعبرها، لتوحيد الأهداف الجمعية، بجهد اشتباكي يبني على ثقافة التحزّن تحذي السلطات القمعية والنخب والظلم والأضطهاد، والذي يمكن تأطيره في نظريات السياسة المشتبكة والحراك الاجتماعي، إلا تشير حلقات الاشتباك مع المحتل الإسرائيلي إلى أنّ الشعب ملّ الشعارات الفارغة والقيادات المهنؤنة، والبرامج الوهّابية، وقرّر أن يتصدى للامر بنفسه في ظلّ عجز المنظومة الرسمية، والقيادة التقليدية عن فعل ذلك، لكن حلقات الاشتباك هذه لا يمكنها الاستمرار والاستدامة، من دون مؤسساتية وشعبية، ومن دون حاضنة مجتمعية تتعدّى النزاعات السياسية والفرغية ومدّاتها، أمميتها القصوى تكمن في فشل الرفض والإصرار والصمود والمقاومة.

تمثل القدس اليوم وحركتها الشعبية، أساساً، في هذه الحالة في هغلي الأكنود/ التشرين الأول 2015 (ويوليو/ تموز 2017، تشرين الأول 2017)، كما أن مرحلة توقف الهدف والبرنامج ما زالت قيد البورة، والطريق ليس سهلاً، وإنّ كان طبعاً معقداً ومطلوباً، في مجال الإصلاح من الحلول والمطالب الآتية إلى الخطاب بعيدة المدى من مرحلة من الخطاب الغفروضة إلى الخطاب المرفوعة، أما «فراغ» القيادة، فيشكل التحدي الأكبر في ظلّ دينميات الثقة والسيادة والسيطرة السائدة، لكن المهم في خضمّ هذه المعركة الملشبكة إلى حالة حراك اجتماعي، ممثل مجتمعاً اجتماعياً ككلّ «مجتمع حراك اجتماعي» فإنّ المطلوب هو البناء على الشرعية الاجتماعية الموجودة، واتجاهاته بما بعد القدس، لا يشكل هذا

الحال مدعاة للإحباط؛ فموجب تعريف السياسة المشتبكة يمكن أن يكون الفعل الجماعي موجزاً أو مستداماً، فمماسا لهذا الفعل الجماعي، ورويتياً أو دراماتيكياً، لكنّ هذا الفعل الجماعي يتخطوّن ليصبح، فعلاً مشتبكاً عندما يؤخّفه الناس غير الغادرين على الوصول إلى المؤسسات الحزبية والانتقائى وتقرير مصده.

وعما حاجج المحلل السياسي هاني المصري، إبّان حمة يوليو 2017، هناك ضرورة لتوفير أربعة أركان: العمق الشعبي، الضيقية، والتبني المجتمعي لها، وتستمر حلقات الاشتباك، وتتحوّل إلى قيادات أركان الانتفاض هذه تتوفّر بصورة جزئية فقط في موجة الانتفاضة القادمة، لا أن تقتفح الجغرافي.

بمحصّر أنّ العمق الشعبي، وخرآن الإصرار والإرادة، ينبض من دون تجديد متعّد، الأوجه، كما أن مرحلة توقف الهدف والبرنامج ما زالت قيد البورة، والطريق ليس سهلاً، وإنّ كان طبعاً معقداً ومطلوباً، في مجال الإصلاح من الحلول والمطالب الآتية إلى الخطاب بعيدة المدى من مرحلة من الخطاب الغفروضة إلى الخطاب المرفوعة، أما «فراغ» القيادة، فيشكل التحدي الأكبر في ظلّ دينميات الثقة والسيادة والسيطرة السائدة، لكن المهم في خضمّ هذه المعركة الرسمية، والحزبية والتعميلية، ومنها إلى جميع مناحي الحياة الفلسطينية، ليشكل الاشتباك الشعبي نهجاً

القدس... السياسة المشتبكة في أهدبها صورها

يدرك المقدسيون أنّ

تحوّل موجة الغضب

إلى حالة اشتباك

دائمة مع المستعمر

تجعل المستعمر اقرب إلى الحرية

”

للحياة في ظلّ الاضطهاد. الصمود، كاستراتيجية دفاعية هو فعل غاية الأهمية، إلا أنّ المقاومة والاشتبك،

وأساليبها، وأدوات استعمارها، يشكلان الفعل الواجب الكفيل من أجل الانتعاق، وهذا الفعل الواجب هو الحزق الحقيقي لخيزان القوى، والمعيار والضابط للذآن فيضطران الجميع، برغبتهم أو عدوها، إلى أخذ في السباق، فإن أهل الناس على الدوام في حيزان الدوران في حلقات الاضطهاد، فلا يمكن أن يُهْمَلوا في فترات الدوران في حلقات الاشتباك بعفها

الشعبي الحسودي وهذه الملاحظة أنتجتها القرائن والدلائل من الحالة الفلسطينية نفسها، وما شابهها من مشاريع تحررية اعتقافية. إلا أنّ هذا كله يتطلب حاضنة وبوقفة توحيد الجهود، وتبني استراتيجيتها الحسودية، كي تصنع التغيير لكل الفلسطينيين أينما كانوا، وهذا غير ممكن في ظلّ الأطر السياسية واتشكال الجوعمة والساليب القيادية السائدة، لكنّ هذه المعطيات لا تجعل العملية مستحيلة، بل تجعلها أكثر إلحاحاً، فاتاريخ والنظرية يؤشّران إلى أنّ استمرارية حلقات الاشتباك، وديمومتها، والتبني المجتمعي لها، والانتخراط في جهد جمعي من أجل إعادة تعريف المشروع الوطني وخطابه وأهدافه وإعادة إنتاج الميثاق السياسي وأوانته ومؤسساته التمثيلية، ما هي إلا خطوات صوبية وصحيحة طال انتظارها، وقد أخذ الجول المستعمر، في هذه الخطوات جوهريته، لانتخراط في هذه الورشة الأهمية، في أكثر من منأسة هادئة وهجبة صاخبة، ولأسباب ذاتية وموضوعية، تدببت حدة الإعلان بدرجة تدبّب الفعل وفترة استعمارها، الأمر الذي يخيّران القوى، والمعيار والضابط للذآن فيضطران الجميع، برغبتهم أو عدوها، إلى أخذ في السباق، فإن أهل الناس على الدوام في حيزان الدوران في حلقات الاضطهاد، فلا يمكن أن يُهْمَلوا في فترات الدوران في حلقات الاشتباك بعفها

حاجة إلى تطاير وانتخاها، أهمها الحاضنة،المؤسساتية،فالعلمية،الترابكة الإخذه في التطور، تؤسس لوعي جديد ومفكر سياسي مختلف، يهدفان إلى معالجة تبعات تراكم الغشّل والإحباط، على مرّ العقودن الماضية. كذلك، تفنّن هذه العملية الترابكة قياداتها المدنية والفكرية، وترشّخ المبادئ لفعل الصمود والمقاومة، لكنّ النقطة المحصلية والحرجة، والتي يمكنها تغيير قواعد اللعبة تتمثّل في التبني السياسي للمقاومة اليومية للفلسطينيين. عندها فقط ستدنا الفجوة ما بين الشعب وقياداته، بالأضمحلال، ويبدأ الفلسطينيون ببناء قاعدة القوة الخاصة بهم (بعد عقود من الانهزام) لتواجهوا بها، ويوحدتها وصلابتها، المشروع الاستعماري الصهيوني المعاملة ليست خطية، واللعبة السياسية ليست بسبست نظرية، وليسأ قريبن لمستعمرات الاحتلال، وليسأ قريبن مراحل (الواجه) الانتقال من مستوى إلى آخر تقتضي وضع الرؤى والتصورات والتجادل حولها، والسعي إلى بلورة سياسات وخطوات عملية وعينية وفكرية، وهذا ما يحصل، فعلاً وقراً، وإن كان في مرحلته التجنيدية، هذه ليست محاولة لإنشاء أو التخطّير أو التجريب، بل هي قراءة لمداخل يمكن أن توفر بعض الأمل في غرة الامم الذي يحاصرها.

(كاتب فلسطيني في السويد)



25 إبريل.. عيدان التحرير بعينين

يهي الدين حسن

بواقف 25 إبريل/ نيسان في مصر ذكرى تحرير شبه جزيرة سيناء من الاحتلال الإسرائيلي عام 1982، بينما بواقف اليوم نفسه في إيطاليا ذكرى تحريرها من الاحتلال العسكري عام 1945، تحت قبضة الدكتاتور بنيتو موسوليني، الخطأ الذي ارتكبته العديد من أسلافها لا يكاد يعني شيئاً، لكن، تحزرت سيناء من احتلال الأجنبي، نعم، سيناء المصرية السياسية للحكم السلطنتي المتواصل منذ الانقلاب العسكري الأول في يوليو/ تموز 1952 لم تنحسر، بل صار الحكم فاشياً بامتياز بعد الانقلاب العسكري الثاني الذي قاده الرئيس الحالي عبد الفتاح السيسي في يوليو/ تموز 2013 ضد أول رئيس منتخب غير عسكري الذي شهد الانقلاب الأول، بل دعا في مصر إلى الانقلاب الأول، بل دعا إلى سحب الجوا الإسرائيلي لنصف سيناء من جديد تحت لافتة مكافحة الإرهاب، على الرغم من أن مصر ثالث أكبر دولة مستوردة للسلاح في العالم، وتملك جيشاً تعداد نحو نصف مليون جندي، يواجه بضعة مئات من الإسرائيليين منذ ثمانينيات سنة.

بعد الانقلاب الأول بأعوام قليلة، انسحب من باقي من قوات الاحتلال البريطاني، وحصلت مصر على استقلالها، لكن مصر لم تصبح حرّة في قرارها وسيدة نفسها، فقد اخترق القرار مجموعة من الضباط اسوا انقسم «الأحرار» اكتشف المصريون لاحقاً أنّ حرية، هؤلاء لا تشمل حرية باقي المصريين، بل امتلاكهم زمام تقرير مصير بلادهم بأنفسهم واستقلاله من أجل مصيرهم، حريات المصريين، وحققهم في تقرير مصيرهم، مشي ومواطنين أفراداً، وأيضاً مجالات الحكم، مجلس الوزراء على سلطة من سكرتارية إدارية، البرلمان تشكله الأجهزة الأمنية، ولم يمسح ومسطق في مصر، فدنيا لم يكن مجرد إبعاد السياسيين المنافسين، بل تربع

لبنان... أوهام الحلول

حسام خلفاني

بات الياس السمة الأبرز في حياة اللبنانيين هذه الأيام، بعدما أصبحوا يسلمون بأنّ لا مجال لإصلاح الأوضاع الاقتصادية اليوم من دون حلول أوسع في المنطقة والإقليم. كما بات الحديث سابقاً عن انفراجات محدّدة على الصعيد المعيشي في حال تم تشكيل الحكومة برئاسة سعد الحريري، والتي قاربت محاولات إبصارها النور السّنة أشهر من دون أي نجاح يذكر، بل إن الأمور تتجه إلى مزيد من التعقيد. يتربص اللبنانيون اليوم، مع اقتراب نهاية شهر رمضان، مرحلة أسوأ من التدهور الاقتصادي الترافقم مع رفع الدعم الحكومي عن العديد من السلع والأدوية، ما يعني أنّ العديد من الأسعار في طريقها إلى التحلّق إلى أضغاع ما هي عليه اليوم، في ظلّ ثبات قيمة الرواتب الغالبية العظمى من الموظفين الذين يتلقون رواتبهم باليرة اللبنانية، والتي فقدت نحو عشرة أضعاف قيمتها خلال الأزمة الحالية.

لم يعد هناك مكان للحديث اليوم عن إمكان حدوث انفراجة في حال تمكّن الحريري من تشكيل حكومته، خصوصاً أنّ هذا الأمر وإن كان له بعض الأثر الإيجابي على سعر صرف الدولار مقابل الليرة اللبنانية، إلا أنه سيكون أثراً مؤقتاً، خصوصاً أنّ لا تغيير متوقّعا في المعطيات الاقتصادية الداخلية، سواء نسبة إلى حجم الائتمانات في المصرف من العجلات الصعبة أو لجهة تدفق المساعدات الخارجية، والتي يقوم عليها أساساً الاقتصاد اللبناني منذ عشرات السنين. فخلال السنوات الماضية، وتحديداً منذ نهاية الحرب الأهلية، لم تعد الحكومات المتعاقبة إلى الخروج من منطلق الاقتصاد الخدماتي رغم مليارات الدولارات التي دخلت إلى البلاد على شكل هبات أو قروض، ذهبت في غالبيتها في مصرف الفساد الداخلي، وضعت على فواتير إعادة تأهيل البنى التحتية التي بقيت متهاككة من دون البذل في محاولة بناء اقتصاد منتج.

هذا الواقع تركه المؤسسات الدولية التي يراهن عليها الحاكمون في لبنان لحالة الخروج من الأزمة. رهان قائم على مزيد من القروض التي من شأنها إنعاش الخزينة اللبنانية بملحة العجلات الصعبة، لكن هذا الخيار إن يكون متاحاً من دون إجراءات جذرية من الحكم في لبنان، وهو ما تم إبلاغه إلى المسؤولين اللبنانيين، إجراءات اقتصادية ستكون لها تداعيات كبيرة على معيشة المواطنين والمقيمين في البلاد، غير أنه لا يبدو أنّ هناك مفرّاً منها، وخصوصاً أنّ جزءاً منها كان من المفترض أن يحدث قبل عشرات السنوات، وتحديداً ما هي يتعلّق بتثبيت سعر صرف الليرة، والتي كان عملياً إجراءً وهيميا مرتبطاً بقرار إسطنبول استنزف احتياطات المصرف المركزي.

إضافة إلى التعويل على المؤسسات الدولية، تحاول القوى السياسية اللبنانية ترويض وهم آخر له علاقة بالمساعدات الدولية عموماً، والعربية خصوصاً، والتي يمكن أن كانت هناك مجال لتفعلها، فإنها ستكون مرتبطة بشروط سياسية أصعب من تلك الاقتصادية التي تستشرتها المؤسسات الدولية، ولا سيما من قبل الدول العربية التي كانت ممانحة تاريخياً للبنان، في ظلّ عجز الدول الأوروبية عن تقديم أي مساعدات حقيقية مع ما تعيشه في الأخرى من أزمات اقتصادية ناتجة عن جائحة كورونا.

لبنان اليوم، والعربية، ولا سيما الخليجية، باتت واضحة، ولها علاقة بسلسلة حزب الله في لبنان، وتوسع دائرة نفوذه إلى العديد من اللغات في المنطقة، والتي تعارض بشكل أو بآخر مع السياسة الخليجية عموماً، والسعودية خصوصاً، ولا سيما في ما يتعلق بمحاولة محاصرة إيران اقتصادياً، حصار بات لبنان جزءاً أساسياً منه في ظلّ القناعة بأن حزب الله، اليد الضاربة لإيران، هو الحاكم الفعلي في لبنان، ما لا يمكن للحكومة أو مساعدات المؤسسات الدولية أو الدول المانحة، أوهام حلول لا يتكلم بها إن تصرف على أرض الواقع، قبل تغيير الكثير من موازين القوى المحلية والخارجية، بانتظار ذلك، يبدو لبنان ماضياً في مسار اندحاري لا فعر له.

تدخل إسرائيل

في الاتفاقات النووية

فاطمة ياسين

يعود اسم مفاعل ديمونا النووي الإسرائيلي إلى منشآت الأخبار الرئيسية، بإعلان إسرائيل عن الصاروخ السوري الذي سقط بغير قصد، بالقرب من تلك المنشأة المثيرة للجدل. ويأتي خبر إطلاق الصاروخ طرفياً بعض الشيء، فاجهة التي أطلقت له نعلن ذلك، ولا تدري عنه شيئاً، لكنّ الإسرائيليون يتكلمون أنّ الجانب السوري قد فظف الصاروخ، ومن طريق الخطأ، على الرغم من ذلك، تردّ إسرائيل بغضب واضح من خلال الهجوم على مواقع عسكرية وقواعد صواريخ ومضادات جوية سورية، واستمكتات محصنة تحت الأرض لشنتها إيران وتدميرها.

ولذلك كله في سياق الرد على صاروخ ضلّ طريقه، يمكن الربط بين اسم المفاعل الإسرائيلي والمنشآت التي تجري بيده، في فيينا بين إيران ومجموعة الدول الهمئة ببرنامجا النووي، والأخبار المتفائلة التي تصدر عنها حين وحين وأخر، ويمكن إيصال عمل أممي أضافي متعلق باختراق إسرائيل نشاطات نووية، وهو الهجوم على مفاعل نظنن الإيراني، ومن قبله اغتيال عالم إيراني على علاقة ببرنامج بلاده النووي، منسحق خلط قط الكونكتيل النووي للتراب والقرآن والتعامل معه على أنه زرمة واحدة، تحاول إيران أن تكون على مقربة مؤذية من إسرائيل، وقد كانت الحرب البردية مناسبة لذلك، وعلى الرغم من كل ما حدث من تفاهات، لإبعاد إيران، لكنها ما زالت تحتفظ برأس جسر قريب من إسرائيل، يمكنها حتى من التحرش النووي، وهذا لا يعني أنّ الصاروخ الخطئ مكيدة إيرانية، لكن، وإن صدقنا نظرية الخطأ، فهذا لا يعني أنّ هناك صواريخ «سورية» لديها القدرة اللوجيستية على اختراق الحدود الصاروخية التي تحمي إسرائيل من قذائف الجوار بعيدة المدى، وبما أنّ التهديد، مقصوداً كان أو غير مقصود، قد اقترب من أعز ما تملكه إسرائيل، فالتعامل معه يستحاجز رد الفعل الاتي قسيمر اللمد، ويمكن أن تفعل إسرائيل

الحدود على كلّ وسائط الإطلاق القريبة من الحدود إلى مسافة كافية لحماية هذا النوع من المنشآت بشكل خاص، فامنشآت النووية الإسرائيلية في اجسام بمنتهى الحساسية لأمنها الاستراتيجي.

تعتمد إسرائيل سياسة العوض النووية، وذلك باتخاذ موقف رمادي، فلا تعترف بوجود أسلحة نووية أو برامج خاصة بها، ولا تنفي أيضاً، مع المحافظة على إطلاق تصريحات محفوفة بكريهة، تجعل الشك يتزايد بشأن الموقف، والظلال تزداد قتامة من جهة الأمم، وكذا إسرائيل، ترغّب أن تثار حولها زواج الشك المصوب للحدود والحذر، وعلى الرغم من أنّها تعترف بوجود مفاعل نووي في صفها الفتح تحت اسم ديمونا، لكنها تقول أنّها مختصص للأراض المسكونة والاتج العالمية، الأزمة؛ لاستصلاح الأراضي الجاورة واستثمارها، وقد تكون فضيحة الخبر الإسرائيلي، مبرحان فقنوني، التي أفضت إسرائيل نوية إسرائيلية عام 1985، أكبر عملية تسريب لاسلحة التي تمتعها إسرائيل، توكّ التفتق النووي الإسرائيلي، واستمرار الفتوق النووية في وجه أيّ قوة أخرى في الإقليم، تفكّر في امتلاك سلاح نووي، وحدانة الموقف، لا تفتت النظر إلى أسلحة إسرائيل النووية فقط، بل تلتف إلى حرصها الكبير على الحفاظ على هذا الامتياز، من خلال زعها المفاعل، والصاروخ الخطئ، لمنع تكرار هذه المحاولة، ولدى إسرائيل ما يكفي من «الذوات» البذلح الخطّ الروسية لتفعل بالاراضي السورية ما تريد، ويرمها باتجاه المبالغ به تعذر عن شكل تدخلها في الاتفاقية النووية التي ستوقّع مع إيران في فيينا.

آراء

عبدالله الثاني والخروج من المازق

ليس ادوني

أصبح من نافلة القول إن المطلوب في الأردن مصالحة وطنية، يبادر إليها الملك عبدالله الثاني، تبدأ بإطلاق حوار وطني عن إصلاحات سياسية واقتصادية، وحتى دستورية، لبدء الخروج من الأزمة التي تعصف بالأردن منذ سنوات، لكن قضية الأمير حمزة وتفاعلاتها جعلت هذه المصالحة مطلباً ملخاً، وهي أيضاً تتطلب الخروج من ورطة اتهامات التامر التي هزت ثقة الأردنيين بصدقية مؤسسات الدولة، فتأكدات الملك عن «وادي الفتنة» ليست كافية، ذلك أن الأسئلة ما تزال مطروحة، والشكوك قائمة، خصوصاً مع حظر النشر، المفهوم في سياق عدم جواز نشر محاضر التحقيق، لكن استثناء صحافيين، أبرزهم فهد الخيطان، المقرب من الديوان الملكي، جعل المسألة برمتها تبدو مسلسلًا يتغير كتاب السيناريو فيه يوميًا، إلى أن تُقَدّ نتائج السردية قيمتها، خصوصاً أن الديوان اختار من خلال خيطان، إملاء حدود الإصلاح على الشعب الأردني، كأنه يخبرنا بما هو مسموح وغير مسموح، قبل أن يبدأ حوار حقيقي، هذا إذا فتح حوار كهذا.

هذه بداية سيئة، إذا كان ما يريده الديوان الملكي أو نيويه، من وضع سقفو لمطالب إصلاحية محقّة، في وقت ما تزال تداعيات قضية الأمير حمزة مستمرة، ما يستوجب معالجة جذية وعادلة ومقنعة، خصوصاً أن الروايات المتناحبة والمتباينة التي اتهمت الأمير بالخلوع في مؤامرة، وإن كانت اللهجة الرسمية تبدّلت من الإعداء لساعة الصفر

(لقلب النظام)؟ إلى دلائل خطيرة، لكنها لم تشكل تهديداً للنظام، ولم تكشف بعد طبيعة دور الأمير أو أيّ من المتهمين ممن لم يشملهم، الخميس الماضي، قرار الإفراج عنهم. وقد تدخل الملك عبدالله بالتوجيه بإطلاق سراح 12 من موقوفاً «وفقاً لإجراءات القانون»، ما ساهم في تفتيس غضب أبناء العشائر العاملن أو المقربين من الأمير حمزة، وقد تحدّ هذه الخطوة من حالة الإنقسام بين عشائر الجنوب بين مؤيد للملك ومؤيد للأمير حمزة، نتيجة الاتهامات بتورط أبنائها. ولافتّ أن استعمال الملك لتعبير «المغرّز بهم» يسقط معنويًا تهمة التامر عن المتهمين من أبناء العشائر، وإن كان من غير الواضح ما إذا كان الإفراج وقتياً حتى موعد المحاكمة، لكن وصف الملك لهم هذا يعني أيضاً أن لا أدلة تثبت عليهم تهمة التحريض أو التامر على النظام. ولكن الملك بعث رسالة تحذير إلى العشائر وغير العشائر، خصوصاً من مسؤولي الدولة السابقين، المتعضين من إبعادهم عن دائرة القرار أو المميزات، بعدم الاستقواء عليه بالكلام أو بعلاقات مع أي عضو في العائلة المالكة، وأن لا حديث، ولو همساً، عن رأيهم بولاية العرش التي حسمت لابنه الحسين من دون نقاش أو عودة. وتوجه تهم خطيرة إلى كل من رئيس الديوان الملكي الأسبق، باسم عوض الله، والشريف حسن بن زيد، مفادها التحريض على نظام الحكم، هي أيضاً رسائل ليس إلى مسؤولين سابقين يرى القصر أنهم تمادوا في التطاول على الملك، ولكنها أيضاً رسالة إلى من وراءهم، طبعاً إذا كانت هناك أدلة تثبت أن من وراءهم هما ولي عهد السعودية، محمد

بن سلمان، وصهر الرئيس الأميركي السابق ومستشاره، جاريد كوشنر. تعذّدت الروايات المسرية، لكن أكثرها واقعية أن عوض الله وحسن بن زيد انضمّا إلى ناقدَي الملك، بحجّة الأول إبعاده عن الملك، وتذمر الثاني من تهمةيش عائلته التي قدمت شهداء للأردن، أبرزهم شقيقه النقيب الشريف علي بن زيد الذي سقط في انفجار في معسكر أميركي في أفغانستان عام 2010، لكن رصد أحاديث الرجلين، وعلاقتهما مع الأمير حمزة، ليست كافية لإثبات تهمة التامر، فوضو الله قريب من العائلة الهاشمية منذ شبابه، بحكم علاقة والده بالملك حسين الذي طلب منه الحضور إلى الأردن بعد تخرّجه من جامعة لندن للاقتصاد، وعمله في شركات استثمارات مالية كبيرة هناك. وإحالة الإثنين إلى محكمة أمن الدولة، غير المعترف بأحكامها دولياً، سوف تبقى الشكوك قائمة، إلا في حال إبراز بينات واضحة وعلمية لا لبس فيها، فإذا تبين تورّطهما مع الأمير حمزة بقضية «الفتنة»، فإدانة عوض الله والشريف حسن تعني إدانة الأمير حمزة نفسه، وهنا يدخل الديوان الملكي في دوامة جديدة.

صحيح أن فئات واسعة من الأردنيين تطالب بمحاكمة عوض الله لسدوره في عملية خصخصة الموارد والثروات الإستراتيجية، لكن التحقيق الجنائي بالخصخصة محظور، إذ سيطاول عشرات الشخصيات، خصوصاً أن الاتفاقيات مع مؤسسات دولية على حصص بيع مؤسسات تم إقرارها قبل مرحلة وصول عوض الله إلى مركزه المتنفذ قبل الملك عبدالله. وقد يصدّق كثيرون أي شيء عن عوض الله، لكن فئات واسعة ستقرض ما يدين الأمير

” ما يطلبه الأردنيون ليس بالكثير، لكن الاستهتار بمطالبهم أفقدهم الثقة بالدولة، فكيف يُنتظر منهم قبول رواية التآمر على الحكم؟“

حمزة، وحينها ستكون مطالبات بمحاكمة الأخير، تنفيذًا للقانون إذا ثبت تأمره، أي رفض استثناء الأمرء من القانون. والأهم أن الأغلبية لن تصدّق النتائج، نظرًا إلى فقدان الدولة المصادقية، وإلى شعبية الأمير حمزة التي ازدادت بعد إبعاده عن الأضواء، فلم يسبق أن جاهر هذا العدد الكبير بتأييد أمير هاشمي غير الملك، وهي ظاهرة قد تتسع في ضوء تصاعد الاستياء الشعبي. ويعيدنا هذا إلى ضرورة تعامل القصر بهدوء، وعلى الأقل تقديمهما لمحاكمة تراعي المعايير القانونية التي تفتقر إليها محكمة أمن الدولة، وأن تعكس التهم حجم الأدلة، فإدانة الأمير الضمنية، إذا توفرت الأدلة، وإذا لم تتوفر، تفرض على

هل تندلع ثورة أخرى في سورية؟

حسين عبد العزيز

بلغة الماركسية التقليدية، تكون البنى الاقتصادية التحتية الدافع والحرك الرئيسى للسلوك السياسى والثقافى والايديولوجى داخل منظومة العلاقات الاجتماعية . السياسية. وبهذا المعنى، تنشأ الحركات الاحتجاجية بالاساس نتيجة وضع اقتصادى ما فرض نوعا من العلاقة بين قوى الإنتاج ووسائل الإنتاج. ويؤدى الخلل فى العلاقة بين هذه وتلك إلى حدوث ثورة، وكَم من دراسة ماركسية أكدت، منذ اندلاع ثورات الربيع العربى، على أهمية العامل الاقتصادى فى تفسير السياسى، وكان الثانى امتداد حتمى لالأول. ومع أن هذه الصبغة لم تعد مقبولة لدى الماركسيين الجدد (غرامشى، اللاتسوى، مور)، كون حتمية النموذج الإنتاجى لا تلعب دورها كاملا إلا فى لحظات تاريخية نادرة، فإن البعد الاقتصادى ظل له الأولوية مع العوامل الأخرى السياسية والثقافية. ووفق هذه المقاربة، يبدو الوضع الاجتماعى. السياسى فى سورية قاب قوسين أو أدنى من الانفجار نحو اندلاع حركة احتجاجية جديدة، نتيجة

الانهيار الحاصل فى الاقتصاد والخلل الكبير بين قوى الإنتاج ووسائل الإنتاج. وقد وصلت الأوضاع فى مناطق سيطرة النظام إلى نقطة الصفر الاقتصادى، مع انعدام كل مقومات الحياة التقليدية، وعجز ملايين السوريين عن تأمين قوت يومهم. وإذا ما اعتمدنا الرؤية الماركسية الجديدة التى تضع العوامل السياسية إلى جانب العوامل الاقتصادية، تصبح الحالة الاجتماعية السورية أقرب إلى الانفجار، فئمة أنساد فى البنية الفوقية (سياسى) وثمة أنساد يقابله فى البنية التحتية (اقتصادى).

لكن التاريخ الاقتصادى والسياسى للمجتمعات، وكذا الدراسات السياسية. السوسىولوجية الحديثة، تجاوزا مسألة الربط بين الأنساد الاقتصادى. السياسى والفعل الاحتجاجى. وقد بينت الدراسات المقارنة الحديثة أن ثورات كثيرة اندلعت فى ظل أوضاع اقتصادية مريحة، فى حين لم تشهد بلدان أخرى حركات احتجاجية، على الرغم من أوضاعها الاقتصادية المزرية. وفى دراسته لشخصية توماس مونترس، قائد ثورة الفلاحين فى ألمانيا عام 1525، شدد الفيلسوف الماركسى أرنست بلوخ (1885 . 1977) على

العوامل ما فوق الاقتصادية، فإذا كانت الشبهات الاقتصادية فعلا هى الأشد ضراوة وثباتا، فإنها ليست الوحيدة، ولا هى الأقوى على المدى الطويل، وهى لن تشكل الحوافز الأكثر خصوصية للنفس البشرية، خصوصا فى الحقب التى تهيم فيها العاطفة الدينية. ثم لاحظ أن فى مواجهة الأحداث الاقتصادية، أو بالتوازى معها، لا نرى على الدوام القرارات الحزة الإرادية فحسب، بل أيضا أبنية روحية ذات أهمية كونية مطلقا، وليس فى وسعنا أن ننفى عنها واقعا هو فى أدنى الأحوال سوسىولوجى. وما يهمنى فى دراسة بلوخ أن العوامل المؤثرة فى الفعل الاحتجاجى على المدى الطويل ليست اقتصادية، بل روحية، لأنها تعتبر الأكثر خصوصية للنفس البشرية. ولا يعنى ذلك أن الدينى هو الحافز الرئيسى للثورات المعاصرة، فالزمن اختلف، والأثر الدينى المهيم من المخيال الإنسانى قد تراجع. تماشيا مع هذا، تذهب دراسات حديثة إلى أن العنف لا يشكل سببا للاحتجاج. وهنا يتساءل إيمانويل فالرشتاين، ما الذى يحشد الجماهير لشبغى؟ لا يستطيع المرء القول إن ذلك يعتمد على درجة القمع، فالقمع من الثوابت فى أغلب الأحيان، وهو بالتالى لا يفسر كيف

” إذا كان الأمل سببا في اندلاع الثورة عام 2011، فإنه اختفى بعد عشريتها الأولى ليحل محله اليأس“

فالرشتاين أقرب إلى الموضوعية تجاه الحالة العربية والسورية، فاندلاع الثورات فى لحظة تاريخية معينة لا يكون لأسباب اقتصادية وسياسية، لأن هذه الأسباب موجودة سابقا، وبالتالي لا تفسر لحظة الانفجار الثورى. إنه الأمل فى إمكانية التغيير ونجاحه الذى تحدث عنه عزمى بشارة فى كتابه «الثورة والغالبية للثورة» (المركز العربى للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، الدوحة، 2012) هو الذى يقود إلى الفعل الاحتجاجى. وإذا كان الأمل واللايقين سببا فى اندلاع الثورة عام 2011، فإنهما ختفيا الآن بعد العشرية الأولى للثورة السورية، ليحل محلهما اليأس، واليقين بعدم إمكانية نجاح أي فعل احتجاجى ثانٍ، بعدما خبر الشعب السوري، على مدار السنوات والسابقة، حجم الإجراء الذى قام به النظام، وبسبب قناعة الناس بعدم إمكانية حصول تدخل دولى.

حدث ثورة ثانية فى مناطق سيطرة النظام السوري تبدو مسألة صعبة، بسبب المعطيات سابقة الذكر، لكن الحياة الإنسانية كثيرا ما تفاجئنا بسلوحيات تعجز النظريات عن تفسيرها، إلا باثر رجعى.

(كاتب وإعلامى سوري)

فرنسا.. التضيق على المسلمين لكسب الانتخابات

عمر العراب

في أفق الانتخابات الرئاسية والتشريعية في فرنسا العام المقبل، ومع قرب الانتخابات الجهوية في أواخر شهر يونيو/ حزيران المقبل، وفي ظل أزمة صحية متفاقمة، صوت مجلس الشيوخ الفرنسي يوم الإثنين، 12 إبريل/ نيسان الحالي، على تعديلات لتشديد الإجراءات الواردة في مشروع قانون «تعزيز احترام مبادئ الجمهورية»، توسيع منع الحجاب الإسلامي، منع المحجبات من مرافقة أبنائهن في الرحلات المدرسية أو المشاركة والتنافس في الألعاب الرياضية، حظر لبس الجوهري في المساج، حظر رفع الرايات الأجنبية داخل البلديات خلال حفلات الزواج، منع الصلاة في الجامعات، حرمان الوالدين من الإعانات الأسرية في حالة التغيب. كما تمت إعادة تعريف القانون بإضافة جملة «.ومكافحة النزعات الانفصالية»، في رجوع إلى المسمى الأصلي الأول. تاتي هذه المزايدات من مجلس الشيوخ الفرنسي الذي يسيطر عليه حزب الجمهوريين اليميني في إطار سياق محموم لكسب أصوات الناخبين، فمعظم الأحزاب السياسية الفرنسية تحاول استمالة الناخبين، عبر اتخاذ مواقف شعبية تحظى بالعدم الجماهيري، فتقدم وعود الإصلاح والتغيير مع التركيز على الملفات الرئيسية التي تحظى بأكبر اهتمام،

سيما التي ستؤثر في اختيارات المواطنين خلال التصويت. ولئن كان أول الملفات قد فرضته أزمة كورونا حيث يتفق الجميع، وإن اختلفوا في التفاصيل، على وجوب تحديث قطاع الصحة وإعطائه مزيدا من الإمكانيات المالية والبشرية، إلا أن الملف الصحي لا يعتبر الحاسم في الاختيار النهائي للناخبين، بغض النظر عن انتماءاتهم السياسية، فهم يعطون الأولوية القصوى للمواضيع المتعلقة بالأمن والأمان ومحاربة الجريمة، وإدارة الهجرة والحفاظ على الهوية.

هذا كله تؤكدُه أحدث استطلاعات الرأي، فقد أظهرت تعاطف الكتلة اليمينية في الوسط الفرنسي، وأصبحت تمثل حوالي 70% من الأصوات، في وقت لا تتخطى فيه كتلة كل القوى اليسارية حاجز 30%. ومن ثمة، ينحصر السباق على العهدة الرئاسية بين ثلاثة أحزاب رئيسية مصنفة على يمين الخريطة الحزبية، ابتداء من حزب الرئيس ماكرون، الجمهورية إلى الأمام، المصنف في وسط اليمين، مروراً بحزب الجمهوريين، اليميني التقليدي، وصولاً إلى التجمع الوطني، اليميني المتطرف. أما المواضيع الأخرى التي لا تقل أهمية، مثل الأزمة الاقتصادية أو تكاثر البطالة أو أزمة السكن المتفاقمة أو التعليم، فقلّما تُذكر من دون الإشارة إلى الدور السلبى للهجرة والمهاجرين الأجانب، ومن ثمة للإسلام

والمسلمين، خصوصا وقد أصبحوا يشكلون في مخيلات فرنسيين كثيرين ذلك الصنف من المهاجرين الذي أبى الاندماج، واستنكف عن الذوبان في المجتمع، وامتنع عن الانخراط فيه وحافظ على ثقافته الأصل، ثم رفض الانصياع إلى قانون الأغلبية والرضوخ إلى متطلباته، فعزل نفسه وانفصل جاهرا بانفصاله، ومطالباً باحترام خصوصياته. يتجلى رفض هذه الخصوصية في مواقف عديدة ذات طابع سياسي عنصري صرف، وإن تخفت وراء أسباب أخرى، حيث يتم رفض إعطاء تراخيص بناء المساجد أو المدارس الخاصة بحجج واهية. وبما أن الدولة علمانية، وتقف نظريا أمام جميع الأديان وجميع المواطنين على المسافة نفسها، فإن القانون لا يمنع بناء دور العبادة، ولا إنشاء المدارس الدينية. ولذلك يصبح النذرع بوجود مشكلات تقنية وعدم احترام معايير السلامة، أو عدم وجود مواقف كافية للسيارات، هو الملجأ، فيتوقف المشروع، عدا إذا كان أصحابها ذوي عزيمة قوية، فيلجأون إلى القضاء لينصفهم، إذ لا تصمد الادعاءات المطالبة أمام المحاكم. هذا ما وقع أخيرا يوم 9 إبريل/ نيسان الجاري، حين أصدرت المحكمة الإدارية في غرونوبل (جنوب شرق فرنسا) حكما لصالح جمعية إسلامية ذات أصول تركية، توجد في مدينة الجريفيل السياحية، وأجبرت عمدة هذه المدينة على

إعطاء ترخيص بناء مدرسة إسلامية خاصة. وبما أن القضاء غير تابع للحكومة في دولة ديمقراطية تحترم مبدأ فصل السلطات، فقد قرّر وزير الداخلية الفرنسي، ويطلب من الرئيس ماكرون، تقديم تعديل على القانون السئى الذكر المذكور أعلاه، لتضمينه بندا يسمح للولاة الاعتراض على فتح أي مؤسسة خاصة «لأسباب مستمدة من العلاقات الدولية لفرنسا أو الدفاع عن سيادتها»، حسب نص التعديل. ومن هنا يكفي أن يكون واحد من أصحاب المشروع ذا أصول أجنبية،

” اظهرت احدث استطلاعات الراي تعاطف الكتلة اليمينية في الوسط الفرنسي، واصبحت تمثل حوالي 70% من الأصوات“

أو له علاقة بدولة أجنبية، ليستخرج هذا القانون مثل السيف الصارم حالة إقراره.

التضيق على المسلمين في فرنسا ليس وليد اليوم، لكن الفرق بين الأمس واليوم هو التماهي وسن قوانين كابحة لحرياتهم، فمسلمو الأمس كانوا في مجملهم من الطبقات الكادحة الفقيرة من العمال الذين لا كفاءة لهم، وجيء بهم ليعملوا بسواعدهم على إعادة إعمار فرنسا ما بعد الحرب العالمية. كان كلّ همهم كسب قوت يومهم، وإرسال بعض النقود إلى ذويهم في بلدانهم الأصل. كانوا ويحكم عدم إتقانهم اللغة وجنسياتهم الأجنبية وطبيعة عملهم يمشون ورؤوسهم مطاطة تواضعا لا ينتقون ولا يتكلمون، لا يجاهرون ولا يطالبون، وقابلين وضعهم. أما مسلمو اليوم فهم يعتبرون أنفسهم أبناء البلد، يتعاملون بمنطق صاحب البيت لا بمنطق الضيف، كيف لا، وقد ولدوا وترعرعوا داخل البلد؟ هذا يمثل الجزء الكبير منهم. أما الجزء الثاني فهو من المهن والكفاءات العليا من الأطباء والمهندسين والأساتذة والباحثين والخبراء، هم زبدة الأدمغة المهاجرة الأجنبية التي يقوم عليها شق كبير من الاقتصاد الفرنسي. ويعلم هؤلاء حاجة فرنسا إليهم أكثر من حاجتهم إليها، ويعرفون أنه حتى لو طبق مبدأ الهجرة الانتقائية، فسيكون لهم مكان ومكانة في هذا البلد.

(كاتب مغربي في باريس)

● مكتب بيروت
● بيروت - الجزيرة - شارع باستور - بناية 33 west end
ها تفت: 009611442047 - 009611567794
● البريد الإلكتروني: info@alaraby.co.uk
● الهاشراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
ها تفت: +97440190635
● جوال: +97450059977
● للاتصالات: alaraby.co.uk/ads

● المكاتب
● المكتب الرئيسي، لندن
Unit5, Central Park, Central Way, London, NW 10 7FY
Tel: 00442071480366
● مكتب الدوحة
● الدوحة - الدقنة - برج الفردان - الطابق العاشر -
ها تفت: 0097440190600

● نائب رئيس التحرير **حسام كنفاني**
● مدير التحرير **ارنست خوري**
● المحرر الفني **إمام منعم**
● السياسة **جوانة فريحات**
● الاقتصاد **عصاف عبد السلام**
● الثقافة **جوانة درويش**
● منوعات **ليال حداد**
● الرباب **معن البياري**
● المجتمع **يوسف حاج علي**
● الرياضة **نيك التلياني**
● تحقيقات **محمد عزام**
● مراسلون **نزار قنديل**

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk

تصدر عن شركة فضاعات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)